دراسة تحليلية لواقع الكتلة النقدية في الجزائر في ظل قانون النقد والقرض خلال الفترة (1990-2020)

An analytical study of the reality of the money supply in Algeria under the monetary and borrowing law during the period (1990-2020)

عدوان علي[1]*، بن سماعين حياة[2]

[1]جامعة محمد خيضر بسكرة، adouaneali05@gmail.com

[2]جامعة محمد خيضر بسكرة،hayette.bensmaine@univ-biskra.dz

الاستلام: 10-01-2022 القبول: 05-04-2022 النشر: 12-06-2022

الملخص

تسلط هذه الدراسة الضوء على الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، انطلاقا من قانون النقد والقرض، واهم مبادئه ومختلف التعديلات التي أدخلت عليه بحثا عن البعد الاستراتيجي لهذا القانون امام الرهانات التي تواجه الاقتصاد الجزائري القائم على المحروقات. وذلك بتحليل مكونات الكتلة النقدية ومقابلاتها خلال فترة الدراسة.

وخلصت الدراسة الى ان قروض النظام المصرفي الموجهة للدولة لاسيما تلك الممنوحة من طرف بنك الجزائر هي التي تساهم في توسع الكتلة النقدية.

الكلمات المفتاحية: الكتلة النقدية، مكونات الكتلة النقدية، مقابلات الكتلة النقدية، النقد والقرض، النقود، قروض للحكومة وقروض للاقتصاد، صافي الأصول الخارجية.

***المؤلف المراسل**

Abstract

This study focuses on the money supply in Algeria during the period (1990-2020),ranging from the monetary law to the credit of its most important principles and the various changes that have been made to the strategy of this law that have been made to meet the challenges of the Algerian economy, based on hydrocarbons. By analyzing the results of the money supply and its counterparts over the study period.

The study concluded that it is the loans of the banking system intended for the State, in particular those granted by the Bank of Algeria, which contribute to the expansion of the money supply.

Keywords: money supply, components of money supply, counterpart money supply, money and credit, money, loans to the government and loans to the economy, foreign assets.

1. مقدمة :

تولي معظم اقتصاديات الدول العظمى اهتماما كبير لعرض الكتلة النقدية حيث تضع قوانين وانظمه خاصه بإصدار النقد وفقا لما يتماشى مع سياساتها واهدافها الاقتصادية الكلية.

اما بالنسبة للاقتصاد الجزائري فان تأثره بالتبعية الكبيرة للصادرات من المحروقات وما تتميز به أسعار البترول من تقلبات حادة في الأسواق الدولية للطاقة وهذ ما من شانه ان يؤثر على الوضعية النقدية وسير السياسات النقدية وهذا ما زاد من أهمية الاهتمام بموضوع تحليلالكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 مع صدور قانون النقد والقرض.

هذا يدفعنا لطرح التساؤل التالي:

ماهي التغيرات التي طرأت على الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-2020 في إطار تعديلات قانون النقد والقرض.

وللإجابة على هذه الإشكالية استوجبنا علينا التركيز على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لملاءمتهما لموضوع الدراسة حيث تم تقسيم الدراسة الى ثلاث محاور هي:

- قانون النقد والقرض (مفهومه، مبادئه، أهدافه، التعديلات التي أدخلت عليه).
- تحليل الكتلة النقدية ومكوناته.
- تحليل مقابلات الكتلة النقدية.

2. قانون النقد والقرض

يعتبر القانون 90-10 الصادر في 14 افريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض تشريعا يعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب ان يكون عليها النظام البنكي ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات الاقتصادية وبالإضافة الى انه اخذ بأهم الافكار التي جاء بها قانونا 1986 و 1988 فقد حمل افكار جديدة في ما يتعلق بالتنظيم البنكي وادائه كما ان المبادئ التي يقوم عليها و ميكانيزمات العمل التي يعتمدهاوالتي تترجم الى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها النظام في المستقبل ولأهمية هذه المبادئ التي يقوم عليها سنحاول التعرف عليها في ما يلي:(لطرش، 2003، الصفحات 196-198)

1.2 مبادئ قانون النقد والقرض:

نتج عن قانون النقد والقرض أفكار ومبادئ جديدة يمكن اختصارها في النقاط التالية:(خبابة، 2008، صفحة 189)

1.1.2الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية

ويعني ذلك ان القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية اي تلك القرارات التي تتخذ على الاساس الكمي في هيئة التخطيط ولكن مثل هذه القرارات النقدية تتخذ على اساس الاهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية، وبناء على الوضع النقدي السائد، وبذلك استعاد البنك المركزي دوره في قمة النظام النقدي واستعاد الدينار الوظائف التقليدية.

2.1.2 الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة

الخزينة لم تعد حرة في اللجوء الى عملية الاقراض وتمويل عجزها عن طريق اللجوء الى البنك المركزي بل أصبح يخضع الى بعض القواعد وهكذا تحقق استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة وتم تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال.

3.1.2 الفصل بين دائرة ميزانيه الدولة ودائرة الائتمان

الخزينة في النظام السابق كانت تلعب دورا اساسيا في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية حيث همش النظام البنكي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الاموال من دائرة الخزينة الى المؤسسات فتفطن قانون النقد والقرض لهذه المشكلة حيث ابعاد الخزينة مع منح القروض للاقتصاد ليبقى دوره يقتصر على تمويل الاستثمارات الاستراتيجيةالمخططة من طرف الدولة وابتداء من هذه اللحظةأصبح البنك هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية.

4.1.2انشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة

لذلك جاء قانون النقد والقرض ليلغي هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية ففي السابق كانت السلطة النقدية مقسمة، فوزارة المالية كانت تتحرك على اساس انها السلطة النقدية والخزينة كانت تلجأ في اي وقت الى البنك المركزي لتمويل عجزها والبنك المركزي كان يمثل بطبيعة الحال سلطه نقديه لاحتكاره امتياز اصدار النقود، وكان ذلك بإنشاء سلطه نقديه وحيدة ومستقلة عن اي جهة في هيئة جديدة اسمها مجلس النقد والقرض وجعلها وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية وليضمن تنفيذ هذه السياسة من اجل تحقيق الاهداف النقدية.(قرتلي و زاوي، 2021/01/01)

5.1.2وضع النظام البنكي على مستويين

يعني هذا التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطه نقدية وبين نشاط البنوك التجارية كموزعه للقرض وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك يراقب نشاطها

ويتابع عملياتها كما أصبح بإمكانه ان يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسة الإقراضية للبنوك التجارية وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي وبإمكانه ان يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة الأهداف النقدية والتحكم في السياسة النقدية.(لطرش، 2003، الصفحات 198-199)

3.2 اهداف قانون النقد والقرض:

- وضع حد نهائي للتدخل الاداري في القطاع المصرفي
- رد الاعتبار للبنك المركزي
- تشجيع الاستثمار الاجنبي
- التطهير المالي للمؤسسات العمومية
- توحيد وظيفة العملة في استعمالاته المحلية
- احكام سيطرة البنك المركزي على وحدات الجهاز المصرفي
- تنظيم عمليه الائتمان بالشكل الذي يحافظ على اموال البنوك ويضمن ان لا يقدم الائتمان الا للزبائن الذين يستحقونه.(بطاهر، 2005.2006، الصفحات 158-164)

4.2 هيكل نظام النقدي على ضوء النقد والقرض

لقد حمل قانون النقد والقرض افكارا جديدة وتعديلات مهمة على هيكل النظام النقدي سواء على مستوى السلطة النقدية او على البنوك وذلك بهدف معالجه اوضاع المحيط المالي.

1.4.2 بنك الجزائر

يعرف قانون النقد والقرض بنك الجزائر في مادته 11 بانه مؤسسه وطنيه تتمتع بشخصية معنوية وبالاستقلال المالي ومنذ صدور هذا القانون اصبح البنك المركزي يسمى مع الغير بنك الجزائر ويخضع بنك الجزائر الى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا وتعود ملكيه راس المال بالكامل للدولة وبالرغم من ذلك فهو لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري ولا يخضع لأحكام القانون 01-88 المؤرخ في 1988/01/11 والمتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية ويستطيع ان يفتح فروع له وان يختار مراسلين او ممثلين له في اي نقطه من التراب الوطني كما كان ذلك ضروريا ويسير بنك الجزائر جهازين هما المحافظ ومجلس النقد والقرض.

2.4.2 البنوك والمؤسسات المالية

لقد اتاح قانون النقد والقرض امكانية انشاء عده انواع من مؤسسات القرض يستجيب كل نوع الى مقاييس وشروط خاصة بطبيعة النشاط والاهداف المحددة لها.

1.2.4.2 البنوك التجارية:

يعرف قانون القرض النقد والقرض في مادتهم 114 البنوك التجارية على انها اشخاص معنويه مهمتها العادية والرئيسية اجراء العمليات الموصوفة في المواد من 110 الى 130 من هذا القانون وبالرجوع الى هذه المواد نجد ان مهامها هي:

- جمع الودائع من الجمهور
- منح القروض
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن

2.2.4.2 المؤسسات المالية:

تعرف المادة 115 من قانون النقد والقرض المؤسسات المالية بانها اشخاص معنويه مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال البنكية ما عدا تلقي الاموال من الجمهور ويعني هذا الامر ان المؤسسات المالية تقوم بالقرض على غرار البنوك التجارية ولكن دون استعمال اموال الغير والمصدر الاساسي للأموال المستعملة يتمثل في راس مالها وقروض المساهمة والادخارات طويله الأجل.

3.2.4.2 البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية:

ابتداء من تاريخ صدور قانون النقد والقرض أصبح بإمكان البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية ان تفتح لها فروع في الجزائر ويجب ان يخضع فتح هذه الفروع الى ترخيص خاص يمنحه مجلس النقد والقرض ويتجسد في قرار صادر عن محافظ بنك الجزائر.

ولقد حدد النظام رقم 93-01 المؤرخ في 1993/1/3 شروط تأسيس اي بنك او مؤسسه ماليه وشروط اقامه فروع لبنوك ومؤسسات اجنبيه ومن بين الشروط المطلوبة:

- تحديد برنامج النشاط
- الوسائل المالية والتقنيات المرتقبة
- القانون الاساسي للبنك والمؤسسة المالية(لطرش، 2003، الصفحات 202-203)

5.2 التعديلات التي ادخلت على قانون القرض والنقد 90-10

- **الامر 01-01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90-10**

جاء اول تعديل لقانون النقد والقرض 90-10عن طريق أمر رئاسي وهو الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 2001/02/27 حيث تم فيه الفصل بين صلاحيات مجلس اداره بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض لتعزيز الاستقلالية النقدية ويتكون هذا الاخير من اعضاء مجلس اداره بنك الجزائر وثلاثة

شخصيات يتم اختيارهم بحكم كفاءتهم في المسائل الاقتصادية والنقدية كما تم الغاء المادة 22 من قانون 90 –10 المتضمن مدة ولاية المحافظ ونوابه وتجديدها والاسباب التي تؤدي الى اقالته, كذلك عدلت الفقرة الاولى والثانية من المادة 23 من قانون 90 –10 المتضمنة تنافي وظائف النواب مع الوظيفة العمومية وعدم امكانية توليهم لأي منصب اثناء فترة ولايتهم ما عدا تمثيل الدولة اما المؤسسات الدولية وجرى الغاء الفقرة الثالثة التي تتضمن عدم امكانيات اقتراض محافظ ونوابه اي مبلغ من مؤسسة جزائرية كانت او اجنبيه ولا يقبل اي تعاهد صادر عنهم في محفظة البنك المركزي ولا في محفظة اي بنك عامل في الجزائر.(تافساست ، 2016–2017، صفحة 146)

- **الامر 3 –11 الذي يلغي 90 –10**

اصدرت السلطات الامر رقم 3 –11 المؤرخ في 08/26/ 2003 وجاء هذا الامر بعد الازمات التي عرفها النظام المصرفي الجزائري بإفلاس كل من بنك الخليفة الخاص والبنك الصناعي التجاري الجزائري والهدف من تعديل هذا القانون هو تقليص الصلاحيات التي يتمتع بها محافظ بنك الجزائر وبالتالي تقليص استقلالية بنك الجزائر التي كان يتمتع بها وفقا لروح قانون النقد والقرض هذا من جهة ومن جهة اخرى تدعيم الاشراف والرقابة على البنوك خاصه بعد ازمة افلاس هذين البنكين.(لحلو موسى، 2010، صفحة 254)

- **الامر 10 –4 معدل ومتمم 3 –11**

يهدف هذا الامر الصادر في 26 /08/ 2010 الى ضبط نشاط القطاع المصرفي والتعزيز من الاطار الرقابي والاشراف على البنوك والمؤسسات المالية حيث تم تعزيز وتوسيع صلاحيات بنك الجزائر التي اصبحت تتمثل في الحرص على استقرار الاسعار باعتباره هدف من اهداف السياسة النقدية وتوفير افضل الشروط في ميادين النقد والقرض والحفاظ عليها من اجل التسريع من وتيره النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي ولهذا الغرض فهو يكلف بتنظيم الحركة النقدية ومراقبتها وتوجيهها بكل الوسائل المتوفرة وتوزيع الائتمان وتنظيم السيولة وحسن تسير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبطت الصرف والتأكد من سلامة ومكانة القطاع المصرفي والسير الحسن لنظم الدفع وسلامتها كما الزم البنوك والمؤسسات المالية بوضع نظام رقابة داخلي ناجع للتحكم في نشاطاتها والاستخدام الامثل لمواردها ومصداقية المعلومات المالية والاخذ بعين الاعتبار المخاطر المصرفية والسير الحسن للعمليات الداخلية خاصة تلك التي تضمن شفافية العمليات المصرفية ومصدرها وكذا الترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري التي لا يمكن ان تكون الا في اطار الشراكة التي تمثل فيها المساهمة الوطنية 51% على

الاقل من راس المال وزيادة عن ذلك تملك الدولة مساهمة نوعية في راس مال البنوك والمؤسسات المالية ذات رؤوس الاموال الخاصة يخول لها بموجبه الحق في ان تمثل في اجهزه الشركة دون الحق في التصويت.(تافساست ، 2016–2017، صفحة 147)

- **قانون رقم 17 –10 متمم للأمر 3 –11**

جاء هذا القانون المتعلق بالنقد والقرض والذي يهدف الى قيام بنك الجزائر بشراء مباشره السندات التي تصدرها الخزينة العمومية لمدة خمس سنوات وهذا ما نصت عليه المادة 45 مكرر بغض النظر عن كل الاحكام المخالفة يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الاخيرة من اجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار
- تنفذ هذه الاليه لمراقبه تنفيذ برنامج الاصلاحات الهيكلية الاقتصادية ومراقبة الميزانية والتي ينبغي ان تفضي في نهاية الامر كأقصى تقدير الى تحقيق توازنات في خزينه الدولة وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات، "تحدد الية تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة وبنك الجزائر بتنظيم".

3. مكونات الكتلة النقدية.

وتعرف الكتلة النقدية على انها كمية النقود المتداولة في اي اقتصاد، وفي الجزائر تعرف الكتلة النقدية ب(M2) وتشتمل على المتاحات النقدية (M1)بالإضافة الى اشباه النقود والمتمثلة في الودائع لأجل وودائع التوفير في البنوك التجارية بما فيها الودائع بالعملات الأجنبية.

- **الموال المتاحة النقدية** (M1) (وتشمل العملة في التداول خارج النظام المصرفي (النقود الورقية) والودائع الجارية لدى النظام المصرفي والودائع في الحسابات الجارية البريدية سواء كانت بالدينار او بالعملة الأجنبية (النقود الكتابية).(سويح ، 2018، صفحة 3)
- **اشباه النقود** وتشمل الودائع لأجل لدى البنوك التجارية والودائع الخاصة المسيرة من قبل المؤسسات القرض والتي تمثل الاموال الموظفة للأعوان الاقتصاديين. (مفتاح، 2005، الصفحات 52–53)

ويتم معرفة حجم الكتلة النقدية في الجزائر من خلال الاصدار النقدي والائتمان المصرفي.

1.3الاصدار النقدي

التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري بإعادة النظر في اصلاح النظام المصرفي بصدور قانون النقد والقرض في أفريل 1990 الذي جسد الإرادة الملحة للخروج من الازمه التي حصلتها السلطات في المجال النقدي جعل الهدف الاساسي من هذا القانون تصدير الاساليب والاجراءات الواجب اتباعها في اطار السياسة النقدية لإعادة الاستقرار للاقتصاد الوطني والذي لا يتحقق الا بالانتقال من التمويل عن طريق المديونية والتضخم الى التمويل عن طريق الادخار والسوق وإعادة الاعتبار لبنك الجزائر وبما يتوافق مع مقومات اقتصاد السوق وهو ما نصت عليه المادة 04 من قانون النقد والقرض "يعود للدولة امتياز اصدار الاوراق النقدية والقطع النقدية في التراب الوطني ويفرض حق ممارسه هذا الامتياز لبنك المركزي بنك الجزائر الخاضع لأحكام الباب الثاني من الكتاب الثاني من هذا القانون دون سواه".

2.3الائتمان المصرفي

تساهم البنوك التجارية في الاقتصاد الجزائري في تركيبة الكتلة النقدية من خلال الائتمان القروض المقدم للاقتصاد وعمليه خلق نقود الودائع، حيث اشار قانون النقد والقرض الى ذلك في المادة 70 والتي جاء فيها ان البنوك فقط هي المؤهلة والوحيدة للقيام بالعمليات المشار اليها في المواد 66 و68 اي تلقي الودائع من الجمهور ومنح القروض واخيرا خلق وسائل الدفع وتسييرها.(صاري ، 2014، صفحة 24).

وعليه فان اي تغيير في حجم الائتمان المصرفي يؤدي الى حدوث تغير مماثل في حجم الكتلة النقدية وعليه فانهما اختلف مفهوم العرض النقدي سواء كان (M1)او(M3) (M2)فان نقود الودائع المصرفية التي تخلقها البنوك التجارية تمثل الجزء الاكبر من المعروض النقدي وعليه فعملية خلق النقود والودائع او خلق الائتمان يشترك فيها النظام المصرفي كله.

3.3 تحليل الكتلة النقدية في الجزائر بعد قانون النقد والقرض.

تميز حجم الكتلة النقدية بعد قانون النقد والقرض 90 10 بالعديد من التغيرات في الحجم الكتلة النقدية بصفه عامه من خلال جميع مكوناتها من النقود القانونية والودائع واشباه النقود كما تميزت هذه المرحلة كذلك ببعض التغيرات التي شهدتها مقابلات الكتلة النقدية باعتبارها مصدر التغير في حجم الكتلة النقدية وفيما يلي الجدول الذي يبين تطور الكتلة النقدية بعد قانون النقد والقرض.

الجدول 1: يوضح وتطور هيكل الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

السنوات	الكتلة النقديةM2	اشباه النقود	النقود الكتابية	النقود الورقية	المتاحات النقدية
1990	343,006	72,923	135,141	134,942	270,083

324,993	157,2	167,793	90,276	415,269	1991
369,711	184,851	184,86	146,183	515,894	1992
446,904	184,851	235,594	180,522	627,426	1993
475,833	211,311	252,847	247,68	723,513	1994
519,106	222,986	269,339	280,455	799,561	1995
589,101	249,767	298,217	325,958	915,059	1996
671,574	290,884	333,953	409,948	1081,522	1997
826,372	337,621	435,952	766,09	1592,462	1998
905,187	390,42	465,187	884,167	1789,354	1999
1048,185	484,527	563,658	974,351	2022,536	2000
1238,51	577,15	661,36	235,006	1473,516	2001
1416,341	664,688	751,653	1485,191	2901,532	2002
1630,379	781,339	849,04	1724,043	3354,422	2003
2160,58	874,347	1286,233	1577,456	3738,036	2004
2421,439	920,964	1500,475	1736,164	4157,603	2005
3167,638	1081,358	2086,28	1766,105	4933,743	2006
4233,573	1284,493	2949,08	1761,035	5994,608	2007
4964,929	1539,975	3424,954	1991,04	6955,969	2008
4944,158	1829,348	3114,81	2228,893	5173,051	2009
5756,459	2098,629	3657,83	2524,281	8280,74	2010
7141,699	2571,481	4570,218	2787,489	9929,188	2011
7681,4	2952,3	4729,1	3333,6	11015	2012
8249,8	3204,0	5045,8	3691,7	11941,5	2013
9603	3658,9	5944,10	4083,7	13686,7	2014
9261,2	4108,10	5153,10	4443,3	13704,5	2015
9407	4497,20	4909,80	4409,3	13816,3	2016
10266	4716,90	5549,10	4708,5	14974,5	2017
11404,4	4926,80	6477,60	5232,60	16637	2018
10975,2	5437,60	5537,60	5531,40	16506,6	2019
11602,7	6034,5	5568.2	5718	17320,7	2020

من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر(bank-of-algeria)

4 تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر

تتكون الكتلة النقدية في الجزائر (M2) من النقود القانونية والودائع تحت الطلب والتي تمثل الكتلة النقدية بالمعنى الضيق (M1) اضافه الى اشباه النقود التي تمثل الودائع لأجل وسنحاول تحليل تطورها حيث ان:(بوزعرور ، 2015، الصفحات 347-349)

1.4 النقود القانونية:

تتكون النقود القانونية التي يتم اصدارها من طرف بنك الجزائر من النقود الورقية والقطع النقدية وتعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر، حيث تعتبر هذه النقود أكثر مكونات الكتلة النقدية سيوله فقد شكلت حيزا كبيرا من الكتلة النقدية خلال السنوات الاولى من الاستقلال لتترك هذه المكانة لودائع تحت الطلب وذلك لبروز الجهاز المصرفي الجزائري وتطور مداخيل الافراد التي تعتبر مصدر تلك الودائع.(سعودي و كزار رمضان، 2020، صفحة 454)

اما فيما يخص حجمها فقد شهد نمو مستمرا اذ يقدر متوسط نمو النقود القانونية خلال الفترة 1990– 2000 بحوالي 15.9 % بينما شكلت نسبه 17,35 % من سنه 2000 الى غايه 2014 ما يعني ان النقود قانونيه تشكل نسبه هامه من حجم الكتلة النقدية (M2) في الاقتصاد حيث ان اقل نسبه لها من مكونات الكتلة النقدية الاخرى هي 22.2% سنه 2005 و 20.27 %سنة 2007 وبمبلغ قدره 921 مليار دينار جزائري و 1301,3 مليار دينار جزائري سنتي 2005 و 2007 على التوالي بينما كانت في سنه 2003 و 2004 ما يقارب 781.4 و 882.4 مليار دج على التوالي، اما اعلى نسبه للنقود القانونية كمكون للكتلة النقدية فكانت سنه 1990 بنسبه فقط 39,34 وبمبلغ 134.94مليار دينار لتبدا بعد ذلك بالانخفاض تدريجيا بدءا من سنه 1991 اي سنه بعد قانون النقد والقرض حيث لم تتجاوز بعد ذلك نسبه 30 % من الكتلة النقدية وقد كانت اعلى نسبه لها بعد ذلك هي 27.8% سنة 2012. وتراجعت بشكل طفيف وتيرة نمو تداول النقد الورقي في 2018 بنسبة 4.5 %مقابل4.9 %سنة 2017 مما جعل حصة النقود الورقية ضمن الكتلة النقدية تتقلص للسنة الثانية على التوالي لتعود الى الارتفاع بعد ذلك في 2019 بنسبة 10%.

2.4 الودائع تحت الطلب (النقود الكتابية).

مقارنه بالودائع لأجل تعتبر الودائع تحت الطلب اكثر سيولة نظرا لسرعه تداولها وتحولها الى النقود القانونية لتشكل المستوى الاول الكتلة النقدية (M1)وتتكون هذه الودائع من الودائع الجارية لدى البنوك التجارية، الودائع الجارية لدى مراكز البريد وصناديق الادخار، وودائع الاموال الخاصة في الخزينة. اما فيما يخص الودائع تحت الطلب فقد شهدت ارتفاعا مستمرا منذ سنوات الاستقلال الى يومنا هذا، فقد كانت نسبه الودائع تحت الطلب الى حجم الكتلة النقدية تمثل نسبه 39.34% سنه 1990 لترتفع بعد ذلك في سنه 1991 اي بعد قانون النقد والقرض الى 40.5% من حجم الكتلة النقدية (M2) ثم تبدا بالانخفاض هذه النسبة الى الكتلة النقدية بعد ذلك نتيجة

الاصلاحات النقدية والمصرفية التي انتهجتها السلطات الجزائرية بداية من قانون النقد والقرن حيث مثلا شكلت نسبه الودائع تحت الطلب نسبه 30 % من مجموع الكتلة النقدية سنه 2002 بما قيمتهم 751.6 مليار دينار جزائري ثم تعود قيمتها للارتفاع بعد ذلك الى 2096.4 و 2949.1 مليار دج سنتي 2006 –2007 للتوالي اي بنسبة و 49.19 % لنفس السنتين. فقد سجل اعلى نسبه نمو سنه 2004 و 2007 51,5% اما اقل نسبه نمو فقد شهدتها سنه 1999 ب 5.4 % ولعل السبب في ذلك يعود الى الوضع الاقتصادي والامني الغير مستقر في تلك الفترة وادنى نسبة لها بعد ذلك سنه 2009 اين كان معدل نمو الودائع تحت الطلب سالب وبنسبة 8.96–% حيث انخفضت من 3424.9 مليار دينار سنه 2008 الى 3114,8 مليار دينار سنه 2009 بانخفاض قدره 310 مليار دينار وقد ارجع تقرير البنك المركزي ذلك الى التأثر بالأزمة الأوروبية وانتشار الذعر المصرفي لدى بعض الافراد الاقتصاديين. بينما شهدت سنتي 2010 2011 نسبه نمو بمعدلات 17,42%و 24,94% على التوالي بعدما كانت سالبه سنه 2009 وذلك نتيجة دفع مجموعه من مخلفات الاجور والمنح للطبقات العمالية المختلفة. اما سنتي 2012 و2013 وحتى النصف الاول من 2014 فقط شهدت نوعا من الاستقرار في معدل التغير بين 4%و7%هذا ما يوحي بتحسن مستوى الفوائد المالية لدى الافراد نتيجة الطفرة او التحسنات التي عرفتها منظومه الاجور في السنوات الأخيرة وكذلك زيادة عدد الاشخاص الذين فتحوا حسابات على مستوى مؤسسات البريد او البنوك الوطنية. اما خلال السنوات الأخيرة 2019–2020 نجد انها بدأت بالانخفاض نتيجة للظروف السياسية وكذلك تخوف الافراد من إيداع أموالهم في البنوك بسبب ازمة السيولة لدى البنوك ومكاتب البريدوتفضيلهم للسيولة بدل من النقود الكتابية.

3.4الودائع لأجل (اشباه النقود).

الشكل 01: تطور اشباه النقود في الجزائر خلال الفترة 1990–2020

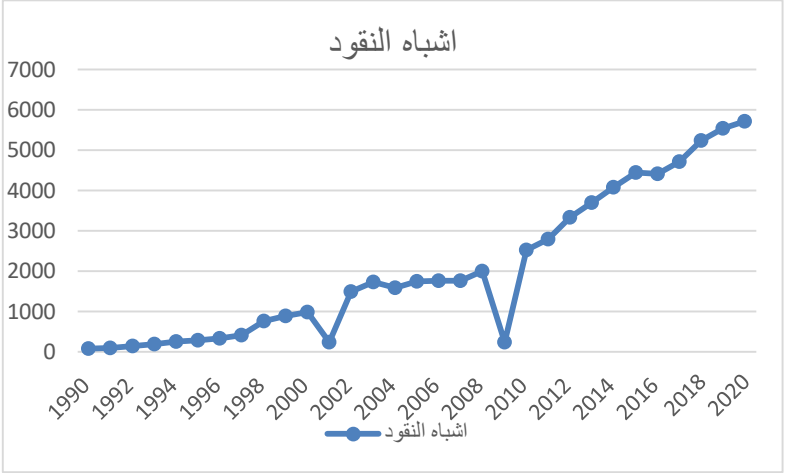

من اعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم 1

الودائع لأجل او اشباه النقود والتي تعتبر المركب الثاني في التركيب العرض النقدي اضافه الى (M1)فهي بذلك عبارة عن اموال مجمدة لفترة معينه وتعطي مقابله فائدة وتتكون من الودائع المودعة لغرض الحصول على فوائد وودائع لأجل البنوك والودائع على اساس صندوق التوفير والاحتياط وتؤشر هذه الودائع الى الادخار وقد بلغت نسبتها الى اجمالي الكتلة النقدية 21.7% سنه 1991 ثم 37,25% سنه 2002 لتصل الى 30.08 % سنه 2012.اما اعلى نسبه نمو لها فكانت متفاوتة من فترة الى اخرى حسب الاوضاع الاقتصادية فنجد أعلى نسبة نمو هي 61,9% سنه 1992 ثم 1998 اين وصلت الى 86.7 % ويرجع هذا الى انخفاضنسبه احتفاظ الافراد بالسيولة النقدية في بعض الفتراتوفي سنه 1999 انخفض معدل نمو الودائع لأجل الى 15.4 %اي بمقدار 118 مليار دينار مواصلا الانخفاض سنة 2000 الى 10.2% ثم شهد معدل نمو الودائع لأجل ارتفاع بعد ذلك سنه 2001 ب 26.3 %وسنه 2002 ب 20.3 % وكان ذلك نتيجة لجوء الافراد والمؤسسات الى ايداع اموالهم في بنك الخليفة الذي كان انشط البنوك في هذه الفترة اسعار الفائدة الى حد الاغراء 17 % التي كان يمنحها على الودائع وكانت النتيجة بعد حل بنك الخليفة ان معدل نمو الودائع لأجل سجلت نسبه سالبه بلغت 0,3 % سنه 2007 بسبب السحوبات المتتالية على الودائع مع قله هذه الاخيرة نتيجة الذعر الذي اصاب الافراد في تلك الحادثة غير ان التدخل الدولة الداعية الى اعاده الثقة في الجهاز المصرفي وعودة نمو الودائع لأجل لان وصلت الى 19.45 % سنه 2012وما تزامن مع ارتفاع نفقات برنامج الاستثمارات العمومية(2010

2014).لترتفع اشباه النقود مرة أخرى الى 5235.6 مليار دج ثم 5533 مليار دينار جزائري في ديسمبر 2018و 2019 على التوالي وذلك راجع لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015–2019) والذي خصص لهم مبالغ ضخمة.(سعودي و كزار رمضان، 2020، صفحة 455) وقد عرفت هذه الودائع ارتفاعا نوعا ما الى غاية 20 سبتمبر 2020 بما مقداره 5718 مليار دج لأنه بالمقابل قد ارتفعت الودائع تحت الطلب المتعلقة بقطاعالمحروقاتبشكلقوي.

5 تطور مقابلات الكتلة النقدية.

يرتبط تغير الكتلة النقدية بالتغيرات التي تحدث في مقابلات الكتلة النقدية (غطاء الاصدار النقدي)، والتي تتغير حسب كل اقتصاد ودرجه تقدمه وعادة فان تغير حجم الكتلة النقدية يكون على اساس متطلبات الاقتصاد من النقود لأجل التداول وحركيه عوامل الإنتاج.

تتمثل مقابلات الكتلة النقدية في الاصول والديون التي تقابلها عمليه الاصدار وخلق النقود من طرف البنك المركزي.(هني، 1991، صفحة 13)

لذلك فالتغيرات التي تطرأعلى مستوى الكتلة النقدية يرجع سببها الى صافي الاصول الخارجية (ذهب وعملة اجنبيه) والقروض المقدمة للاقتصاد القروض المقدمة الى الخزينة.

الجدول رقم(02) تطور ر مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990–2020

السنوات	قروض للاقتصاد	صافي الاصول الخارجية	قروض للحكومة
1990	247,0	6,5	167,0
1991	325,85	24,28	158,97
1992	412,31	22,64	226,93
1993	220,25	19,91	527,83
1994	305,84	60,4	468,53
1995	565,64	26,3	401,58
1996	776,84	133,9	280,54
1997	741,28	350,3	423,65
1998	906,18	280,7	723,18
1999	1150,73	174,5	847,9
2000	1779,8	775,9	677,5
2001	1078,4	1310,8	569,7
2002	1266,8	1755,7	578,6
2003	1380,2	2342,6	423,4
2004	1535	3119,2	-20,6
2005	1779,8	4179,7	-933,2
2006	1905,4	5515,05	-1304,1
2007	2205,2	7415,5	-2193,1

-3627,3	10246,9	2615,5	2008
-3488,9	10885,7	3086,5	2009
-3392,9	11996,5	3268,1	2010
-3406,6	13922,41	3726,51	2011
-3216,4	14940,0	4287,6	2012
-3235,4	15225,16	5154,25	2013
-1992,4	15734,5	5314,0	2014
567,5	15375,4	7277,2	2015
2682,2	12596,0	7909,9	2016
4691,9	1127,4	8880,0	2017
6325,7	9485,6	9976,3	2018
7019,9	7598,7	10857,8	2019
8611,3	6706,5	11804,6	sept 2020

المصدر: من اعداد الطالب بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر(bank-of-algeria)

الشكل 02: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

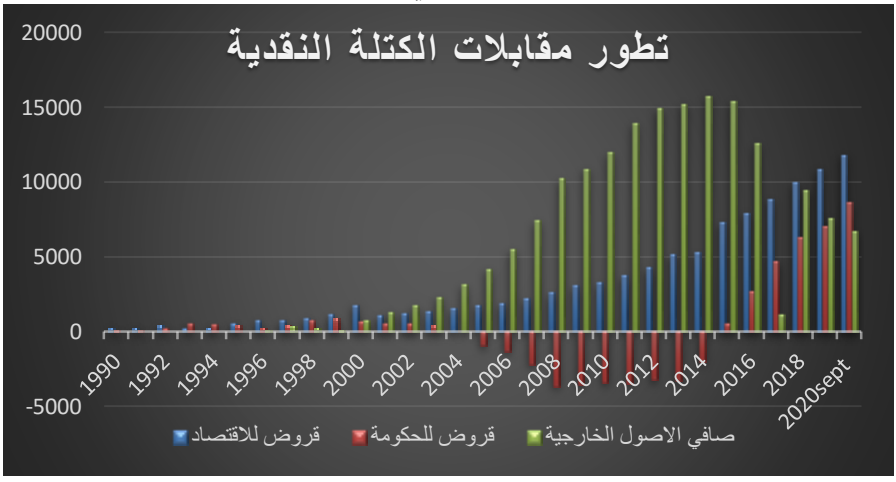

من اعداد الباحث اعتمادا على الجدول 02

1.5 صافي الاصول الخارجية (ذهب وعمله اجنبيه)

تتمثل الاصول الخارجية في مجموعه وسائل الدفع الدولية الموجودة لدي الجهاز المصرفي من ذهبوعملات اجنبيه، مصدر هذه الاصول هو صادرات السلع والخدمات والمداخيل الصافية لرؤوس الاموال وتحويلات الاشخاص الى الداخل،(ولعلو، 1981، صفحة 290) وتطورها في الاقتصاد

الوطني مرتبط اساسا بالصادرة من البترول لذلك كلما كانت اسعار النفط مرتفعة كلما ارتفعت معها الاصول خارجيه والعكس صحيح بما ان الجزائر تعتمد بشكل كبير على ايراداتها البترولية التي تمثل 98% نشيد ان حجم الاصول الخارجية مرتبط ومتعلق بأسعار النفط. نلاحظ من الشكل2 انه وبعد السقوط الحر لأسعار البترول سنة 1986 تدهورت قيمة الاصول الخارجية وسجلت في عام 1990 الاصول الخارجية 6.535 مليار دج وهذا بسبب انهيار اسعار البترول و ابتداء من سنه 1991 عادت لترتفع شيء فشيء لتبلغ في نهاية هذه السنه24.248 مليار دينا، ثم انخفضت في السنتين المواليتين 1992 و1993 والتي تزامنت مع تطبيق الاتفاقيات مع الصندوق الدولي والاصلاحات التي شرعت السلطات النقدية في تطبيقها ثم ما لبثت ان ارتفعت خلال الفترة 1994-1997 حيث قدرت الموجودات بي 350.309 مليار دج وهذا راجع الى ارتفاع اسعار البترول وكذلك تخفيض قيمه العملة الوطنية لتصبح بذلك الاصول الخارجية اهم مصدر للنمو النقدي. وقد ارتفعت هذه الاصول من 776 مليار سنة 2000 الى 1755.7 سنة 2002 الى ان وصلت في سنة 2005 مبلغ 4179.39 مليار دج وواصلت ارتفاعها لتصل سنة 2010 الى 11997 مليار دج بسبب ارتفاع اسعار البترول واصبحت تعتبر من اهم مقابلات الكتلة النقدية فقد ادى ذلك الى وضعية مميزة حيث اوضح تحليل هذه الفترة وجود تطور ملحوظ في الموجودات وأدى هذا الى وجود فوائد نقديه كبيرة. عرف صافي الموجودات الخارجية الذي سجل 15225.16 مليار دج نهاية ديسمبر 2013 مقابل 14939.97 مليار دج سنة 2012 ارتفاعا ضعيفا مقارنة بالسنة السابقة وذلك ارتباطا بالوضعية الخارجية . حتى وان كان له دوره ضعيف في مسار الانشاء النقدي في سنة 2013، يحتل هذا المجمع مكانة نجد معتبرة في الوضعية النقدية الإجمالية. على وجه الخصوص، بلغت نسبه صافي الموجودات الخارجية الى 1.75% (M2) في 2013 بعد انتقالها من 0.834 % في نهاية 2004 الى 1.473% في نهاية 2008 هذا ما يؤكد اهمية وضعية الموجودات الخارجية كضمان للنقود في الاقتصاد الوطني. وقد عرف تقلصا بنسبة 15.5% في 2018 مقابل 10.9% في 2017 اي ما يمثل تراجعا ب 1741.8 مليار دج ويفسر هذا التقلص بانخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار على الرغم من التحسن المواتي لسعر صرف الاورو مقابل الدولار (العملات التي تشكل احتياطيات الصرف) ليواصل الانخفاض ال 6705.5 مليار دج وهذا بسبب انخفاض قيمة صرف العملة الوطنية مقابل الدولار.

2.5. القروض المقدمة الى الاقتصاد الوطني

هي القروض المقدمة من طرف البنوك الى الاعوان الاقتصاديين غير الماليين لمواجهة احتياجاتهم وتشمل نوعين من القروض هما:

1- القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر للبنوك التجارية لتلبية احتياجاتها من السيولة النقدية في إطار عمليات الاقتراض منها وسياسة اعادة الخصم .

2- القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر لصالح الاعوان الاقتصاديين باستعمال الشيكات وادوات السحب وعرفت هذه القروض تطورات كثيرة وهي كالاتي:

عرفت القروض الموجهة للاقتصاد نمو مستمرا حيث سجلت سنه 1990 حوالي 246.979 مليار دينار لتواصل الارتفاع الى 335.5 مليار دج سنة 1992 ثم عادت لتسجل انخفاضا سنة 1993 الى 220.249 مليار دج وهذا راجع للأوضاع الاقتصادية الحرجة في تلك الفترة ، ومع تحسن الاوضاع الاقتصادية عادت لترتفع مرة اخرى خلال الفترة 1999 -2002 وذلك راجع لزيادة اهمية النشاط الاستثماري، كما ساعدت السيولة المفرطة لدى البنوك سنة 2002 من انتقال القروض الى الاقتصاد من 1266.799 مليار دج سنة 2002 الى 3086.545 مليار دج سنة 2009 ولتعرف بعد ذلك معدلات نمو مستقرة سنة 2010 و 2011 على التوالي لتواصل الارتفاع وتبلغ خلال السنتين 2015 و 2016 مستوى 7277.2 و 7980.2 على التوالي وذلك بسبب الطلب على القروض المصرفية بالإضافة الى التسهيلات الائتمانية لبعض البنوك وتحت اثر تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية ارتفعت سنة 2017 الى 8880.9 مليار دينار، وواصلت الارتفاع خلال سنة 2018 لتصل الى اعلى مستوى لها 11804.6 مليار دج في سبتمبر 2020.

3.5. القروض المقدمة للخزينة

وهي تسبيقات يمنحها بنك الجزائر للخزينة العمومية والاكتتاب في سندات الخزينة العامة من طرف البنوك التجارية والأشخاص، وودائع المؤسسات والاشخاص في حسابات الخزينة والتي منها الحسابات البريدية(صاري ، 2014، الصفحات ص30-32). وقد عرفت تذبذبا تماشيا مع منهج التمويل والسياسة المالية المتبعة من فترة لأخرى فقد ارتفعت من 167.044 مليار دج سنة 1990 الى 527.83 مليار دج سنة 1993ويرجع ذلك الى الاجراء المتعلق بتحويل الدين المصرفي على المؤسسات العمومية الى سندات حكومية كجزء من برنامج اعادة الهيكلة، ثم تلاها انخفاض شديد الى 280.54 مليار دج سنة 1996بسبب تحسن الايرادات من الجباية البترولية لترتفع سنة 1999 الى غاية 847.9 مليار دج وذلك بسبب عدة عوامل تمثلت في انخفاض الاحتياطات من العملات الصعبة بالإضافة الى انخفاض سعر الصرف واسعار النفط، ومع تحسن الاوضاع

الاقتصادية ابتداء من سنه 2000 حتى سنه 2010 وخاصه بعد ارتفاع اسعار النفط حيث اصبحت الخزينة العمومية لا تلجا الى اعادة التمويل لدى البنك الجزائر حيث انخفضت قيمة هذه القروض من 423.4 مليار دج في 2003 الى سالب – 3510.9 مليار سنه 2010 وهذا الانخفاض الشديد يعكس لنا تطور الوضعية النقدية وبذلك تخلت الخزينة عن لجوئها الى الاقتراض، في نهاية سنه 2015 ولأول مره منذ 2005 لم تعد الدولة دائنا صافيا اتجاه النظام المصرفي حيث بلغ صافي القروض المصرفية على الدولة 567.5 مليار دج وذلك راجع الى انخفاض في صندوق ضبط الموارد واستحقاقات المصارف على الدولة وعرفت ارتفاعا في سنه 2017 حيث انتقلت من 2682.2 مليار دج في 2016 الى 2682.2 مليار سنة 2017 تحت اثر تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية.

6. خاتمة

من خلال ما سبق تبين ان القاعدة النقدية في الجزائر شهدت ارتفاعا واضحا في عرض الكتلة النقدية M2 خلال فترة الدراسة 1990–2020 ويرجع هذا الى زيادة الأرصدة النقدية الخارجية الناتجة عن ارتفاع عائدات المحروقات إضافة الى تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي، الامر الذي أدى الى بروز اتجاه ملائم للتطور النقدي والنظام المالي ككل، وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي.

كذلك فان تطور الكتلة النقدية ترتبط بالتغيرات التي تحدث في مقابلات الكتلة النقدية

ويبقي على عاتق السلطات النقدية الكثير من الجهود المترامية للإصلاح والوصول الى الأهداف المنشودة.

7. قائمة المراجع

- bank-of-algeria. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm
- احمد هني. (1991). *العملة والنقود*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- الطاهر لطرش. (2003). *تقنيات البنوك (دراسة طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الاشارة الى تجربة الجزائر)*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- بخاري لحلو موسى. (2010). *سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للاثار الاقتصادية لسياسة الصرف الجنبي)*. لبنان: مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
- جمال علال بن ثابت سويح . (2018). دراسة اثر نمو الكتلة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016. *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية*.
- خديجة تافساست . (2016-2017). تحرير القطاع المالي واثره على النمو الاقتصادي دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة (1990-2013). الجزائر، اطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد مالي: جامعة باتنة1.

- صالح مفتاح. (2005). *النقود والسياسات النقدية* . الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- صلاح الدين سعودي، و كزار رمضان. (02 ديسمبر, 2020). انعكاسات تعديل قانون النقد والقرض في سنة 2017 علىفعالية السياسة النقدية في الجزائر. *02*.
- عبد الله خبابة. (2008). *الاقتصاد المصرفي، البنوك الالكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية*. الجزائر: مؤسسة شباب الجامعة .
- علي بطاهر. (2005.2006). اصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية. الجزائر، اطروحة دكتوراه علوم اقتصادية،تخصص تحليل اقتصادي: جامعة الجزائر.
- علي صاري . (ديسمبر, 2014). سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013. صفحة 24.
- عمار بوزعرور . (2015). *السياسة النقدية واثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية - حالة الجزائر-* . الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع.
- فتح الله ولعلو. (1981). *الاقتصاد السياسي،توزيع المداخيل النقود ةةالائتمان* . لبنان: دار الحداثة.
- كريم النشاشبي. (1998). *تحقيق الاستقرار والتحول الى اقتصاد السوق*. الجزائر: صندوق النقد الدولي.
- محمد قرتلي ، و فضيلة زاوي. (2021/01/01). اثر تعديلات قانون النقد والقرضعلى مسار اصلاح المنظومة البنكية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 . *مجلة البحوث والدراسات التجارية*، 79.